شرح تنقيح فتح الكريم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ثم أما بعد : أحبتي في الله ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الدرس الثالث

أحكام لخلاد وخلف العاشر

قال الناظم - رحمه الله -

وأشمم لخلاد الصراط بأول فقط أو وثانٍ أو لـذي الـلام ثم لا
ومعه ألف حـــقق كذا مـــع أول ومع ثالث وسط الزوائد سهلا

بدايةً : حتى نفهم مراد الناظم من هذه الأبيات لابد أولاً من تحديد عناصر التحرير ، وعناصر التحرير في هذه الأبيات تدور بين تحرير مذاهب خلاد الأربعة في الإشمام مع الوقف على الهمز المتوسط .

أولاً : لقد روى ابن الجزري اختلاف الطرق عن خلاد في الإشمام وذلك على أربعة مذاهب ، فقال :

والصاد كالزاي ضفا ، الأول قف وفيه والثاني ، وذي اللام اختلف

وكلام صاحب التنقيح أوضح من كلام ابن الجزري في هذه المسألة ، حيث صرح بذكر اسم خلاد ، ثم صرح بأن له الإشمام في الموضع الأول فقط ، ثم في الأول والثاني معاً ، وهذه لفتة جميلة من صاحب التنقيح عندما قال : أو وثانٍ ، ولم يقل أو ثانٍ ؛ لأن الإشمام في الثاني لا يكون إلا مع الأول ، ولو قال : أو ثانٍ ، لفُهم منه أن المذهب الثاني هو الإشمام في الثاني دون الأول ، وهذا غير صحيح ، فلابد إذا قرأنا بالإشمام في الثاني أن يكون ذلك مع الإشمام في الأول فقط ، حتى في المذهب الثالث وهو إشمام المعرف بأل في جميع القرءان لابد أن يكون أيضاً مع الإشمام في الأول .

وخلاصة مذاهب خلاد في الإشمام أن له أربعة مذاهب ، على النحو التالي :

الأول : إشمام الحرف الأول من الفاتحة فقط ، وهو : (اهدنا الصراط المستقيم) والصاد في الباقي .

الثاني : إشمام حرفي الفاتحة فقط ، مع الصاد في الباقي .

الثالث : إشمام المعرف بأل في جميع القرءان ، وأوله : (اهدنا الصراط المستقيم) .

الرابع : ترك الإشمام في الجميع .

وكل هذه الأوجه الأربعة صحيحة عن خلاد ، والذي يُقدم أداءً هو المذهب الأول ؛ لأنه الأكثر طرقا بل هو رواية الجمهور عنه ، وهو الموافق لما في التيسير والشاطبية[1] .

وهذه المذاهب الأربعة في الإشمام تُحرر مع الوقف على الهمز المتوسط بزائد سواءٌ كان متصلاً رسماً أومنفصلاً ، وقبل الكلام عن تحرير هذه الأوجه مع الوقف على الهمز المتوسط بزائد ، أقول :

الهمز المتوسط الموقوف عليه لخلاد نوعان :

الأول : الهمزالمتوسط بنفسه نحو : (يؤمنون – الذئب – يؤده) وهذا لا دخل لنا به ؛ لأن هذا النوع فيه التغيير وقفاً وجهاً واحداً ، والكلام هنا على الهمز المتوسط بزائد الذي يوقف علية بالتغيير والتحقيق .

[1] - اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً .

الثاني : الهمز المتوسط بزائد ، وهذا الزائد نوعان :
الأول : متوسط بزائد متصل رسما ، نحو : (بأمره ، لأنتم ، فأخرج ، هؤلاء ، الأرض) .
الثاني : متوسط بزائد منفصل رسماً ، وهذا المنفصل رسما أيضاً نوعان :
1- منفصل رسماً عن حرف ساكن.
2- منفصل رسماً عن حرف متحرك.
والمنفصل رسما عن ساكن أيضا نوعان:
الأول : أن يكون هذا الساكن صحيحاً ، نحو : (من ءامن ، قد أفلح ، خلوا إلى ، ابني ءادم) .
الثاني : أن يكون هذا الساكن حرف مدّ بأنواعه الثلاثة ، الألف نحو : (بما أنزل) ، الياء نحو : (وفي أنفسكم) ، الواو نحو : (قالوا ءامنّا).
الثاني : المنفصل رسما عن محرك ، وهذا المحرك يأتي أيضاً على ثلاثة أنواع ؛ لأن الحركة إما أن تكون بالفتح ، نحو : (الذينَ ءامنوا) ، وإما أن تكون بالكسر ، نحو : (والناسِ أجمعين) ، وإما أن تكون بالضم ، نحو (اللهُ أعلم).
وهذا الهمز المتوسط بزائد بنوعيه أي المتصل رسما ، والمنفصل رسما بأنواعه ، فيهما التحقيق والتغير.
قال الإمام ابن الجزري في الطيبة:

والهمـــز الاول إذا ما اتصـــــلا رسما فعن جمهورهم قد سُهلا
أو ينفصل كاسعوا إلى قل إن رجح لاميم جمع ، وبغير ذاك صح

فالهمز المتوسط بزائد المتصل رسما نحو (بأمره) أو المنفصل رسما عن ساكن صحيح ، نحو(قل إن) فيه وقفاً : التغيير والتحقيق ، إلا أن التغيير فيه وقفا هو الراجح وهوالمقدم أداءً ؛ لأنه ورد عن جمهور أهل الأداء عن حمزة بكماله ، كما قال الناظم:
فعن جمهورهم قد سهلا ، وقال عن المنفصل عن ساكن صحيح : رجح ، أي رجح التغيير في هذا النوع وقفاً[٢] ، أما المنفصل رسما عن ساكن وهذا الساكن حرف مد بأنواعه الثلاثة ، أو المنفصل رسماعن محرك بأنواعه الثلاثة أيضا ، فيه وقفاً كذلك التحقيق والتغيير ، إلا أن التحقيق فيه وقفاً هو المقدم أداءً ؛ لأن الناظم قال : وبغير ذاك صح ، أي صح التغيير وليس رجح التغيير ، فالتغيير في هذا النوع صحيح ، إلا أن الأصح هو التحقيق ، والضمير في قول الناظم (وبغير ذاك) يعود على الهمز المتوسط بزائد المتصل رسما ، والمتوسط بزائد المنفصل رسما عن ساكن صحيح ، أي في غير هذين النوعين صح التغيير .

تحرير مذاهب الإشمام مع الوقف على الهمز المتوسط بزائد :
قال الناظم:

ومعه ألف حقق كذا مع أول ومع ثالث وسط الزوائد سهلا

الضمير في (ومعه) يعود إلى المذهب الأخير ، وهو ترك الإشمام في الجميع الذي قال عنه (ثم لا) وكذا مع المذهب الأول ، وهو إشمام أول موضع من الفاتحة ، فعلى هذين المذهبين يتعين الوقف بالتحقيق على كل همز متوسط بزائد ، سواء كان متصلا رسما ، أو منفصلا رسما بجميع أنواعه السابقة .
وقوله (ألف حقق) يقصد به الألف من (الم) ونحوها من كل همزٍمنفصل رسماً عن مدّ أوعن محرك .

[٢]- ما عدا ميم الجمع فليس فيها وصلاً ووقفا إلا التحقيق بترك السكت وبالسكت .

أما على المذهب الثالث وهو : إشمام المعرف بأل مطلقاً في جميع القرءان ، يتعين الوقف بالتسهيل في الهمز المتوسط بزائد المتصل رسما ، نحو : (بأمره ، لأنتم ، الأنهار ، هؤلاء ، فأخرج ، بأيكم .... الخ)
أما الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما عن مد أو عن محرك ففيه الوجهان التحقيق والتسهيل ، والمراد بالتسهيل هنا مطلق التغيير ؛ أي على حسب القواعد المعروفة ، فقد يكون التغيير بالتسهيل بين بين ، وقد يكون بالنقل ، وقد يكون بالإبدال ، وقد يكون بالحذف .
وسكت الناظم عن المذهب الثاني وهو : إشمام موضعي الفاتحة ، فعُلم من ذلك أن المذهب الثاني لا تحرير فيه ؛ أي أن الأوجه كلها في الوقف على الهمز المتوسط بزائد عليه جائزة دون امتناعات .

الخلاصة:

1- على إشمام الموضع الأول من الفاتحة فقط ، وكذا على ترك الإشمام مطلقاً ، يتعين الوقف بالتحقيق على الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما ويُمتنع الوقف بالتغيير .

قال في فتح الكريم:

..... ومـــع أول ومـــع أخيرٍ ألف في الوقف ليس مُسهلا

2- على إشمام حرفي الفاتحة ، يأتي التحقيق والتغيير في المتوسط بزائد المتصل رسما وكذا المنفصل رسما عن مد أو عن محرك .

3- على إشمام المعرف بأل في جميع القرءان ، يتعين الوقف بالتسهيل على الهمز المتوسط بزائد المتصل رسماً ، ويأتي الوجهان التحقيق والتخفيف في الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما عن مد أوعن محرك .

قال في فتح الكريم:

ومع ثالث ما كان وسطا بزائـد فلا بد حال الوقف من أن يسهلا

والمقصود به المتصل رسما ، أما المنفصل رسما ففيه الوجهان ؛ لأن الطرق التي روت إشمام المعرف بأل مطلقا فيها التسهيل في الهمز المتوسط بزائد المتصل رسما وجها واحدا ، وبعضها فيه التحقيق في المنفصل رسما وبعضها فيه التغيير .

ثم قال الناظم:

وعن خلفٍ يختصُّ إسحاقُهم بوجـ ـــه سكتك بين السورتين فحصّلا

المراد بـ (خلفٍ) هنا ، هو خلف العاشر ، وعُلم من الطيبة أن لخلف العاشر بين السورتين وجهان :
1- السكت بدون تنفس . 2- الوصل . وكلاهما بدون بسملة .

قال في الطيبة:

....

فاسكت فصل..... ..... وعن خلف

وعندما نرجع إلى الطرق نجد أن وجه السكت بين السورتين جاء من كتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي كما قال ابن الجزري في النشر : ونص له[٣] صاحب الإرشاد على السكت . اهـ ، ولكن عندما نرجع إلى إرشاد أبي العز نجد أن الإرشاد ليس فيه إلا رواية إسحاق فقط ، أي أن رواية إدريس ليست موجودة في الإرشاد أصلاً ، فكيف نأخذ بالسكت لرواية من طريق ليست فيه هذه الرواية أصلا !!!

[٣]- أي لخلف العاشر .

قال الأزميري في تحرير النشر:

ليس في ..... ولا في الإرشاد لأبي العز رواية إدريس عن خلف.

وقال المتولي في عزو الطرق:

والسكت بين السورتين عن خلف طريقُ إرشادٍ لاسحاقَ اتصف

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أهمية الرجوع إلى الطرق التي عزا إليها الإمام ابن الجزري .

وعلى هذا : يكون الوصل بين السورتين لخلف من الروايتين ، والسكت من رواية إسحاق فقط ، أي أن لإسحاق وجهان ، وهما : السكت والوصل ، ولإدريس وجه واحد ، وهو الوصل فقط.